دليل الإبلاغ عن حالات الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب لقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة

1. المقدمة

1.1 من المهم حماية دولة الكويت من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. فهذه الأنواع من الجرائم قد تقوض الاستقرار الاقتصادي وأمن الدولة، نظراً لارتباطها بدعم الجريمة المنظمة والإرهاب، كما أنها تضعف نزاهة النظام المالي الكويتي وغيره من الأعمال والمهن المهمة. وتؤدي المهن العاملة في مجال تجارة الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة دوراً مهماً في حماية الكويت من هذه الأنواع من الجرائم.

1.2 العاملين في مجال تجارة الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة الخاضعة للتشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تنص المادة (1) من القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن "المؤسسات الفردية والشركات التي تعمل في مجال تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة لدى دخولها في معاملات نقدية، والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون" يكونون خاضعين لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشار إلى هذه الفئات المهنية فيما يلي بـ "تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ".

1.3 ما هو غسل الأموال؟

غسل الأموال هو عملية إخفاء مصادر الأموال المتحصلة بصورة غير مشروعة لإظهارها وكأنها ناتجة عن مصادر مشروعة. ولذلك يرتبط غسل الأموال دائماً بجريمة أصلية مولدة للعائدات الإجرامية، وتعرف بالجريمة الأصلية.
وقد تكون عمليات غسل الأموال بسيطة أو معقدة للغاية. ومن أمثلة عمليات غسل الأموال البسيطة تقسيم المبالغ النقدية الكبيرة إلى مبالغ أصغر وإيداعها في حساب مصرفي، أو نقل الأموال النقدية عبر الحدود، أو شراء سلع مرتفعة القيمة مثل الأعمال الفنية أو المعادن والأحجار الكريمة.
أما عمليات غسل الأموال الأكثر تعقيداً فقد تتضمن طبقات متشابكة من المعاملات المالية، مثل تحويل الأموال النقدية إلى أدوات مالية أو استخدام شركات واجهة خارجية لإخفاء المصدر الحقيقي للعائدات الإجرامية.

1.4 ما هو تمويل الإرهاب؟

تمويل الإرهاب هو عملية جمع الأموال أو نقلها أو استخدامها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لدعم الأنشطة الإرهابية أو الإرهابيين الأفراد أو التنظيمات الإرهابية.

وقد تستخدم هذه الأموال لأغراض متعددة، منها التخطيط للهجمات، أو تجنيد الأعضاء، أو نشر الدعاية، أو الحصول على الأسلحة، أو إنشاء الشبكات أو الملاذات الآمنة. وقد تأتي الأموال أو الأصول المستخدمة في تمويل الإرهاب من مصادر مشروعة أو غير مشروعة على حد سواء، مما يجعل رصدها أكثر صعوبة.

1.5 ما هي الفروق الرئيسية بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

إن اشتراطات العناية الواجبة بالعملاء التي يتعين على الكيانات الملزمة، بمن فيهم تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، الالتزام بها متشابهة إلى حد كبير سواء فيما يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، إذ يمكن إساءة استخدام النظام المالي وغيرها من الأعمال والمهن ذات الصلة (مثل تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة) من قبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب على حد سواء. ومع ذلك، توجد فروق بين هذين النوعين من الجرائم الخطيرة من حيث المفاهيم، ويوضح الجدول التالي بعضاً منها:

العنصر	غسل الأموال	تمويل الإرهاب
الدافع	تحقيق مكاسب مالية و/أو تمويل جرائم جديدة	تمويل الأنشطة الإرهابية، على سبيل المثال لأسباب سياسية أو أيديولوجية
مصدر الأموال	يوجد دائماً نشاط إجرامي أصلي يولد العائدات الإجرامية.	قد يكون التمويل من مصادر مشروعة أو غير مشروعة.
حجم الأموال المستخدمة	غالباً ما ينطوي على مبالغ مالية كبيرة.	عادة ما تتطلب الأنشطة الإرهابية مبالغ أصغر، ولذلك تكون المعاملات أصغر حجماً وغالباً ما يصعب رصدها.
أساليب الإخفاء	تتراوح بين الأساليب البسيطة والمعقدة، إلا أن غاسلي الأموال المحترفين يستخدمون غالباً معاملات معقدة وشركات واجهة وحسابات خارجية واستثمارات لإضفاء مظهر الشرعية على الأموال.	غالباً ما تستخدم أساليب أبسط وأكثر صعوبة في الاكتشاف، مثل التحويلات المالية الصغيرة، وتهريب النقد، والتمويل الجماعي، أو المنظمات الواجهة مثل الجمعيات الخيرية.

2. مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة

2.1 تعد مجموعة العمل المالي (FATF) الجهة الدولية الأهم في وضع المعايير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي المذكرة الإرشادية الصادرة في يوليو 2022 بشأن النهج القائم على المخاطر في قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، بما في ذلك تقرير صادر في يوليو 2015 عن "مخاطر ونقاط ضعف غسيل الأموال / تمويل الإرهاب المتعلقة بقطاع الذهب". يقدم هذا التقرير سلسلة من دراسات الحالة والمؤشرات التحذيرية لزيادة الوعي بنقاط الضعف الرئيسية فيما يخص الذهب وسوق الذهب.

2.2 كما تم تناول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسوق المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدولة الكويت في يونيو 2022 وفي تقرير التقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت الذي اعتمدته مجموعة العمل المالي في أكتوبر 2024.

2.3 التقييم الوطني للمخاطر لدولة الكويت - يونيو 2022

اعتمدت الكويت في يونيو 2022 تقييما وطنيا للمخاطر بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي تناول أيضا تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. من الجدير بالذكر أن الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة تحظى بشعبية كبيرة في دولة الكويت. حيث يوجد طلب مرتفع عليها منذ القدم لأغراض الزينة وغيرها من قبل الكثير من الناس. وتعتبر تجارة الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة من أهم أنواع التجارة في دولة الكويت. ونظرا لقيمتها العالية، فهي تشكل ملاذا آمنا للادخار والاستثمار. ويعتبر قطاع الذهب والمعادن الثمينة من القطاعات التي تجذب غسل الأموال في مراحله الثلاث (الإيداع / الاستبدال، والتمويه، والاندماج)، والتي يمكن لغاسلي الأموال استغلالها للقيام بأنشطتهم غير المشروعة من أجل تحقيق هدفهم، نظرا لقيمتها العالية وخفة وزنها وصغر حجمها (خاصة الأحجار الكريمة) وسهولة النقل والتداول المتكرر، إذ من السهل بيع الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمجوهرات الذهبية في دولة الكويت. في نفس وقت إجراء التقييم الوطني للمخاطر، كان هناك 2,361 شركة في قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تحت إشراف إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لوزارة التجارة والصناعة.

2.4 أما بالنسبة للمخاطر المحددة المرتبطة بقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، فقد نص التقييم الوطني على ما يلي:

"إن مستوى مخاطر غسل الأموال التي يتعرض له قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في دولة الكويت متوسط. وقد نتج هذا المستوى عن تقييم مستوى التهديد بأنه منخفض إلى متوسط، بينما تم تقييم قابلية القطاع للتأثر بالمخاطر عند مستوى متوسط إلى مرتفع".

"ويعود تقييم مستوى التهديد (منخفض-متوسط) الذي يواجه قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة إلى: وجود (4) تحقيقات ومحاكمات في قضايا غسل أموال تتعلق بهذا القطاع و(2) إدانة. أما نقاط الضعف التي تم تقييمها عند مستوى متوسط إلى مرتفع فتعود إلى: نقص الموارد البشرية والأنظمة الإلكترونية لدى موظفي الجهة الرقابية خلال فترة التقييم، ضعف تطبيق بعض العقوبات الإدارية والجنائية، عدم أداء مراقبي الالتزام لدورهم بشكل كامل، قلة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ونقص المعلومات الكافية حول معرفة المستفيد الحقيقي. كما تبين أن من بين المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع هو صغر حجم المنتج وسهولة التعامل معه ونقله بين الدول. وقد تم أخذ نوعية المنتجات بعين الاعتبار ضمن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني".

2.5 تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت - شهر أكتوبر 2024

في الواقع، لا يذكر تقرير التقييم المتبادل الكثير عن تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وأشار التقرير إلى أن وزارة التجارة والصناعة لا تصدر رخصة تجارية إذا أدين تاجر بجرائم معينة، لكن قائمة الجرائم ليست طويلة جدا أو شاملة. ولا توجد معلومات عن أي تقارير عن المعاملات المشبوهة التي تم تقديمها من قبل القطاع.

2.6 لماذا يستخدم المجرمون المعادن الثمينة والأحجار الكريمة؟

تُعد المعادن والأحجار الثمينة جذابةً لغاسلي الأموال وممولي الإرهاب لأنها تجمع بين القيمة العالية وسهولة النقل والسيولة النسبية ودرجة من إخفاء الهوية. ويمكن للذهب والألماس والأحجار الكريمة وغيرها من السلع الثمينة أن تختزن قيمة كبيرة في شكل مدمج وسهل النقل، مما يتيح للمجرمين نقل الأصول غير المشروعة وإخفاءها بسهولة. كما يمكن استخدام هذه السلع كآليات بديلة لنقل القيمة خارج النظام المالي الرسمي. ففي بعض الحالات، قد يحول الأفراد الأموال النقدية غير المشروعة إلى ذهب أو أصول ثمينة أخرى، ثم يقومون لاحقاً ببيعها أو نقلها عبر الحدود، مما يجعل تتبع مصدر الأموال وحركتها أكثر صعوبة.

وقد يكون القطاع أيضاً عرضةً لغسل الأموال القائم على التجارة، حيث يتم المبالغة في فواتير السلع أو التقليل من قيمتها، أو تداولها بصورة متكررة، أو نقلها عبر ولايات قضائية مختلفة باستخدام ترتيبات معقدة. وتجعل هذه الخصائص قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة معرضاً بصورة خاصة لإساءة الاستخدام في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب من العقوبات.

ويساعد فهم أسباب انجذاب المجرمين إلى قطاع تجارة الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة العاملين به على التعرف على السلوكيات المشبوهة وفهم المبررات الكامنة وراء العديد من مؤشرات الاشتباه الواردة لاحقاً في هذه المذكرة الإرشادية بصورة أفضل.

2.7 الأنماط الشائعة لغسل الأموال في قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة

ينبغي لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أن يكونوا على دراية بالأنماط الشائعة المستخدمة لاستغلال هذا القطاع، ويشمل ذلك:

- تحويل الأموال غير المشروعة إلى ذهب أو مجوهرات أو أحجار كريمة
- تجزئة المعاملات أو هيكلتها لتجنب حدود الإبلاغ أو الضوابط الداخلية
- استخدام أطراف ثالثة أو أشخاص صوريين أو شركات واجهة لإخفاء المشتري الحقيقي أو المالك المستفيد الحقيقي
- الشراء والبيع المتكرر لنفس السلع بغرض إخفاء مصدر الأموال
- نقل المعادن أو الأحجار الثمينة عبر الحدود بغرض تحويل القيمة
- غسل الأموال القائم على التجارة من خلال إصدار فواتير وهمية أو تقديم بيانات مضللة بشأن القيمة
- استخدام المعادن أو الأحجار كبديل للنظام المصرفي
- استخدام القطاع لتسهيل التهرب من العقوبات
- الانخراط في ترتيبات تجارية معقدة أو غير اعتيادية دون وجود مبرر اقتصادي واضح.

إن فهم هذه الأنماط يدعم الكشف عن الأنشطة المشبوهة بصورة أكثر فعالية.

3. اشتراطات العناية الواجبة بالعملاء عالية المستوى لتجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة ذات الصلة بالإبلاغ

3.1 الأساس القانوني ذي الصلة

وضعت المنظمات الدولية، مثل مجموعة العمل المالي، معايير تحدد كيفية مكافحة الدول لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتضمن هذه المعايير أحكاماً متعددة، يرتبط العديد منها ارتباطاً مباشراً بالتزامات الإبلاغ. وقد قامت دولة الكويت بتطبيق هذه المعايير من خلال السياسات الوطنية، وممارسات التعاون بين الجهات المختصة،

والتشريعات. ويُعد القانون رقم (106) لسنة 2013 أهم تشريع على الإطلاق في هذا المجال في دولة الكويت. ويدعم هذا القانون بالقرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (106) لسنة 2013.

3.2 اشتراطات العناية الواجبة بالعملاء عالية المستوى لتجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة ذات الصلة بالإبلاغ

يمكن توضيح اشتراطات العناية الواجبة بالعملاء (CDD) على المستوى العام الخاصة قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمتعلقة مباشرة بالتزامات الإبلاغ من خلال المخطط التالي:

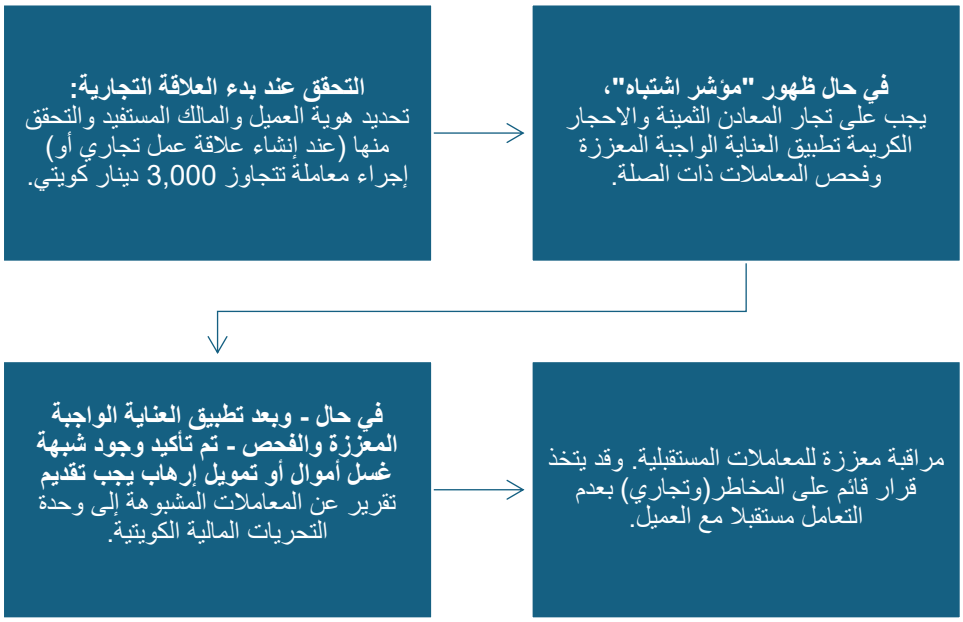

3.3 وفقاً للمادة (1) من القانون رقم (106) لسنة 2013، يفترض أن تتضمن «علاقة العمل التجاري» عنصراً من عناصر الاستمرارية. إلا أن هذا العنصر في الواقع العملي نادراً ما يظهر في قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة الذي يتكون في أغلب الأحوال من معاملات فردية.
وعلاوةً على ذلك، تشير المادة (1) تحديداً إلى **"المعاملات "** عند تعريف تجار المعادن والأحجار باعتبارهم من **"الأعمال والمهن غير المالية المحددة"**، أي من الأعمال أو المهن غير المالية المشمولة بأحكام القانون رقم (106) لسنة 2013. وعليه، فإن خضوع تجار المعادن والأحجار لأحكام هذا القانون ينشأ عند مشاركتهم في تنفيذ معاملات محددة (ولهذا السبب وردت عبارة [عند إنشاء علاقة عمل تجاري] بين قوسين في المربع الأول أعلاه).

3.4 تم تحديد الحد الأدنى (3,000) دينار كويتي بموجب القرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013 حيث إن اشتراطات العناية الواجبة بالعميل (وبالتالي التزامات الإبلاغ) تنطبق على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة فيما يخص المعاملات النقدية فقط وفقا للمادة الأولى من القانون رقم (106) لسنة 2013 ، وبعد قرار منع التعامل بالنقد فان اي محاولة لاجراء معاملة نقدية تعد مؤشرا من مؤشرات الاشتباه التي تستوجب التعامل معاها وفقا للمتطلبات النظامية.

3.5 يحظر القرار الوزاري رقم (182) لسنة 2025 بشكل قاطع إجراء أي مدفوعات نقدية في جميع معاملات بيع أو شراء الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

3.6 سيتم تناول «مؤشرات الخطر/الاشتباه» الخاصة بتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بمزيد من التفصيل لاحقاً في القسم رقم (5) من هذه المذكرة الإرشادية، كما سيتم تناول التزامات الإبلاغ، بما في ذلك مفهومي تقارير المعاملات المشبوهة ووحدة التحريات المالية، بمزيد من التفصيل في القسم رقم (5).

3.7 تحدد المادة (16) من القرار الوزاري مدة زمنية قدرها يومان لتقديم تقرير إلى وحدة التحريات المالية الكويتية بعد نشوء الاشتباه (أو توافر أسباب معقولة للاشتباه).

3.8 العلاقة بين العناية الواجبة بالعملاء وتقارير المعاملات المشبوهة

تُعد العناية الواجبة بالعملاء عنصراً أساسياً في إطار فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ توفر الأساس اللازم لتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها. وتعتمد فعالية تقارير المعاملات المشبوهة على قدرة الجهة المبلغة على فهم هوية عملائها، ومن يملكهم أو يسيطر عليهم فعلياً، وطبيعة المعاملة والغرض منها، وما إذا كانت المعاملة تتسق مع الملف الشخصي المعروف للعميل وظروفه المالية.

ويتيح التحقق من هوية العميل لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تحديد هوية الأطراف المشاركة في المعاملة والتحقق منها، كما يساعد في ضمان إمكانية ربط الأنشطة المشبوهة بأشخاص أو كيانات محددة. وتدعم معلومات العميل الدقيقة والكاملة أيضاً جودة وفائدة التقارير عن المعاملات المشبوهة من خلال تزويد وحدة التحريات المالية الكويتية بمعلومات موثوقة يمكن تحليلها، وعند الاقتضاء، إحالتها إلى الجهات المختصة.

ويكتسب الحصول على معلومات المستفيد الفعلي والتحقق منها أهمية مماثلة. فكثيراً ما يسعى المجرمون إلى إخفاء تورطهم في المعاملات باستخدام مرشحين أو وسطاء أو أفراد من العائلة أو أشخاص اعتبارية أو ترتيبات أخرى تهدف إلى إخفاء هوية المالك الحقيقي. ومن ثم فإن فهم من يملك العميل أو يسيطر عليه فعلياً أو من يستفيد من المعاملة يعد أمراً أساسياً لتحديد النشاط المشبوه وضمان أن تتضمن التقارير عن المعاملات المشبوهة معلومات مالية ذات قيمة.

كما تؤدي المعلومات المتعلقة بمصدر الأموال ومصدر الثروة دوراً محورياً في تقييم النشاط المشبوه. وينبغي لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة السعي إلى فهم ما إذا كانت الأموال المستخدمة في المعاملة تتوافق مع الملف الشخصي المعروف للعميل ومهنته وأنشطته التجارية وظروفه المالية. وعندما يتعذر تفسير مصدر الأموال أو مصدر الثروة بصورة كافية، أو يبدو غير متسق مع المعاملة، فقد يشكل ذلك مؤشراً على غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ويستوجب مزيداً من الفحص.

وتوفر معلومات العناية الواجبة بالعملاء الأساس المرجعي الذي يتم على أساسه تقييم النشاط غير المعتاد أو المشبوه. فكثيراً ما ينشأ الاشتباه لأن معاملة أو سلوك عميل ما لا يتسق مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية العناية الواجبة بالعملاء. وبناءً عليه، فإن تطبيق العناية الواجبة بصورة فعالة يدعم تحديد النشاط المشبوه ويسهم مباشرة في جودة وفعالية تقارير المعاملات المشبوهة.

وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف أو عدم اكتمال إجراءات العناية الواجبة بالعملاء قد يؤثر سلباً بصورة كبيرة على جودة التقارير عن المعاملات المشبوهة.

فعدم كفاية التحقق من هوية العملاء، أو نقص معلومات الملكية المستفيدة، أو عدم الفهم الكافي لمصدر أموال العميل ومصدر ثروته، قد يمنع الجهات المبلغة من تحديد النشاط المشبوه أو من تزويد وحدة التحريات المالية الكويتية بالمعلومات الكافية لإجراء تحليل فعال.

3.9 العناية الواجبة المعززة وتقييم الاشتباه

تهدف العناية الواجبة المعززة إلى تزويد الجهات المبلغة بفهم أعمق للعملاء والمعاملات وعلاقات العمل عالية المخاطر. ولا يقتصر هدف العناية الواجبة المعززة على جمع مستندات إضافية فحسب، بل يتمثل أيضاً في تمكين الجهات المبلغة من فهم مصدر الثروة ومصدر الأموال وترتيبات الملكية والأساس الاقتصادي للمعاملة بصورة أفضل، بما يدعم إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية والكشف عن الأنشطة المشبوهة.

ويجب تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة عند تحديد مخاطر مرتفعة، بما في ذلك الحالات التي تنطوي على أشخاص معرضين سياسياً، أو هياكل ملكية معقدة، أو دول عالية المخاطر، أو أنماط معاملات غير اعتيادية، أو غير ذلك من الظروف التي تنطوي على ارتفاع مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

واعتماداً على الظروف، قد تشمل العناية الواجبة المعززة الحصول على معلومات إضافية تتعلق بأنشطة العميل التجارية، أو مصدر الثروة، أو مصدر الأموال، أو المستفيد الفعلي، أو الغرض من المعاملة وطبيعتها كما قد تسعى الجهات المبلغة إلى الحصول على معلومات بشأن الأطراف المقابلة أو الوسطاء أو الترتيبات التمويلية أو غيرها من الأطراف المشاركة في المعاملة.

وقد تتطلب العناية الواجبة المعززة جمع ومراجعة مستندات داعمة إضافية وقد تشمل هذه المستندات معلومات تثبت مصدر الثروة أو مصدر الأموال، أو كشوف الحسابات المصرفية، أو المستندات الخاصة بالشركات، أو البيانات المالية، أو عقود البيع، أو اتفاقيات التمويل، أو غيرها من السجلات ذات الصلة بفهم المعاملة وتقييم مشروعيتها.

ويتمثل الغرض من العناية الواجبة المعززة في تمكين الجهات المبلغة من تحديد ما إذا كان يمكن تفسير المخاوف التي تم تحديدها خلال عملية العناية الواجبة بالعملاء أو أثناء مراقبة المعاملات تفسيراً معقولاً ففي بعض الحالات قد تؤدي المعلومات الإضافية التي يتم الحصول عليها من خلال العناية الواجبة المعززة إلى إزالة المخاوف وتأكيد أن المعاملة تتسق مع الملف الشخصي للعميل وأنشطته التجارية المشروعة. وفي حالات أخرى قد تكشف العناية الواجبة المعززة عن أوجه عدم اتساق أو ثروات غير مبررة أو ترتيبات ملكية مخفية أو مؤشرات أخرى تعزز الاشتباه.

وعليه، ينبغي النظر إلى العناية الواجبة المعززة باعتبارها أداة مهمة تدعم تقارير المعاملات المشبوهة فالمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال العناية الواجبة المعززة تساعد الجهات المبلغة في تحديد ما إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن معاملة ما أو محاولة إجراء معاملة قد تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب أو سلوك إجرامي ذي صلة، وما إذا كان ينبغي تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

4. تقارير المعاملات المشبوهة باعتبارها عملية متكاملة من البداية إلى النهاية

ينبغي ألا يتم النظر إلى تقارير المعاملات المشبوهة باعتبارها التزاماً امتثالياً منفصلاً ينشأ فقط عند اكتشاف مؤشر اشتباه واحد أو أكثر. بل إن الإبلاغ الفعال عن المعاملات المشبوهة هو نتيجة لسلسلة من الضوابط المترابطة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تمكن تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من فهم عملائهم ومراقبة المعاملات وتحديد الأنشطة غير المعتادة وتقييم ما إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ولا يتمثل الهدف من هذه الضوابط فقط في استيفاء الاشتراطات التنظيمية، وإنما أيضاً في تمكين الجهات المبلغة من اكتشاف النشاط المشبوه وتزويد وحدة التحريات المالية الكويتية بمعلومات مالية ذات قيمة يمكن أن تدعم التحقيقات وتسهم في حماية النظام المالي.

4.1 تقارير المعاملات المشبوهة بوصفها نتيجة لضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إن تحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها هو نتيجة لعملية أوسع قائمة على المخاطر ونادراً ما ينشأ الاشتباه نتيجة حدث واحد، بل يتكون عادة من خلال الجمع بين عدة ضوابط ومصادر للمعلومات.

وتوفر تدابير العناية الواجبة بالعملاء المعلومات اللازمة لفهم هوية العميل، ومن يملك أو يسيطر فعلياً على المعاملة، والغرض المتوقع منها وطبيعتها. كما تساعد تقييمات مخاطر العملاء في تحديد العملاء أو الملاك المستفيدين أو المعاملات أو الظروف التي قد تتطلب تدقيقاً أكبر.

كما تتيح مراقبة المعاملات والتفاعل المستمر مع العملاء لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تحديد الأنشطة التي تبدو غير اعتيادية أو غير متسقة أو التي تفتقر إلى مبرر اقتصادي ظاهر. وعندما تنشأ مخاوف، ينبغي تصعيدها داخلياً وإخضاعها للمراجعة والفحص الإضافيين. واعتماداً على حجم الجهة المبلغة وهيكلها التنظيمي، قد تتم هذه المراجعة بواسطة موظفي الامتثال أو الإدارة أو غيرهم من الأشخاص المعينين والمسؤولين عن مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وينبغي أن تسعى عملية الفحص الداخلي إلى تحديد ما إذا كان يمكن تفسير النشاط غير المعتاد بصورة معقولة، أو ما إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن المعاملة أو محاولة إجراء المعاملة قد تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب أو سلوك إجرامي ذي صلة. وعندما تتوافر هذه الأسباب، يجب تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية دون تأخير.

وعليه، ينبغي النظر إلى تقارير المعاملات المشبوهة باعتبارها المرحلة الختامية لعملية تشمل العناية الواجبة بالعملاء وتقييم مخاطر العملاء ومراقبة المعاملات والتصعيد الداخلي والتحقيق الداخلي ومراجعة الإدارة أو الامتثال، وليس باعتباره حدثاً منفصلاً قائماً بذاته.

4.2 العلاقة بين فهم العميل والاشتباه

غالباً ما يتشكل الاشتباه عندما تكون المعاملة أو سلوك العميل أو ترتيب الملكية غير متسق مع ما يمكن توقعه عادةً استناداً إلى المعلومات المعروفة عن العميل.

ولذلك فإن فهم العميل يعد أمراً أساسياً لتحديد النشاط المشبوه. ويتوقع من تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة الحصول على معلومات كافية بشأن هوية العميل، والمستفيد الفعلي، ومصدر الأموال، ومصدر الثروة، والمهنة أو النشاط التجاري، والغرض من المعاملة. وتشكل هذه المعلومات الأساس المرجعي الذي يتم على أساسه تقييم النشاط غير المعتاد أو غير المتوقع.

وقد ينشأ الاشتباه عندما تبدو قيمة المعاملة غير متسقة مع الوضع المالي المعروف للعميل أو أنشطته التجارية كما قد تنشأ مخاوف مماثلة عندما يتعذر تفسير مصدر الثروة أو مصدر الأموال المستخدمة في تمويل المعاملة تفسيراً معقولاً، أو عندما يبدو غير متوافق مع الظروف التي صرح بها العميل.

كما قد ينشأ الاشتباه عندما تفتقر المعاملة إلى غرض اقتصادي أو مشروع ظاهر. ومن الأمثلة على ذلك الحالات التي يبدي فيها العميل اهتماماً محدوداً بخصائص الذهب أو قيمته، أو عندما يشتري أو يبيع الذهب بطريقة لا تبدو منطقية من الناحية التجارية، أو يستخدم هياكل أو وسطاء معقدين دون وجود تفسير واضح لذلك.

ولا يعني وجود مؤشر اشتباه واحد أو أكثر تلقائياً وقوع غسل أموال أو تمويل إرهاب. ومع ذلك، عندما يتعذر تفسير النشاط غير المعتاد بصورة كافية، أو عندما تكون هناك مؤشرات متعددة، ينبغي إخضاع المعاملة لمزيد من الفحص، وعند الاقتضاء، تقديم تقرير عنها لوحدة التحريات المالية الكويتية.

إن السمات الفريدة لقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تجعل فهم العميل أمراً بالغ الأهمية لتحديد الأنشطة المشبوهة وتقييمها. فعلى خلاف العديد من أنواع المعاملات الأخرى، تنطوي عمليات شراء وبيع المعادن والأحجار في كثير من الأحيان على أصول عالية القيمة يسهل حملها ونقلها، ومعاملات نقدية كبيرة، وتحويل سريع بين أشكال مختلفة من القيمة، وانتقال السلع عبر الحدود وتجعل هذه الخصائص القطاع جذاباً بصورة خاصة للمجرمين الساعين إلى إخفاء العائدات غير المشروعة أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو دمجها في الاقتصاد المشروع.

وعليه، فإن فهم ملف العميل وأنشطته التجارية ومصدر الأموال ومصدر الثروة والمبررات الاقتصادية الكامنة وراء المعاملة يعد أمراً أساسياً لتحديد ما إذا كان النشاط غير المعتاد قد يشير إلى غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وقد ينشأ الاشتباه عندما يبدو أن ملف العميل أو ظروفه المالية أو أنشطته التجارية المعروفة لا تتسق مع طبيعة المعاملة أو قيمتها. وبالمثل، قد تثار المخاوف عندما يكون العملاء غير قادرين أو غير راغبين في تفسير مصدر الأموال الكبيرة، أو يسعون إلى شراء سلع مرتفعة القيمة دون وجود مبرر تجاري أو استثماري ظاهر، أو يشاركون في معاملات تبدو غير متسقة مع ملفهم المعروف أو سلوكهم المتوقع.

وفي قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، قد يوفر تحويل الأموال إلى الذهب أو الأحجار الكريمة أو المجوهرات أو غيرها من الأصول عالية السيولة وسيلة فعالة للمجرمين لتخزين القيمة أو نقلها ولذلك، فإن العملاء الذين يظهرون استعجالاً غير معتاد، أو يجرون عمليات شراء متكررة مرتفعة القيمة، أو يبدون اهتماماً محدوداً بجودة السلع محل المعاملة أو خصائصها أو أسعارها، أو يبدون منشغلين بصورة أساسية بتحويل شكل من أشكال القيمة إلى شكل آخر، قد يستدعون مزيداً من الفحص والتدقيق.

وبالمثل، قد ينشأ الاشتباه عندما تنطوي المعاملات على ترتيبات دفع غير اعتيادية، أو تمويل من أطراف ثالثة دون تفسير واضح، أو عمليات شراء متعددة تتم خلال فترة زمنية قصيرة، أو هياكل تبدو معقدة دون داعٍ أو تفتقر إلى غرض اقتصادي ظاهر. كما قد تمثل مخاطر مرتفعة الحالات التي يسعى فيها العملاء إلى تقسيم المشتريات إلى عدة معاملات، أو يكررون تحويل السلع إلى أشكال مختلفة، أو يستخدمون وسطاء أو أشخاصاً اعتباريين دون تقديم تفسير واضح لذلك.

كما أن الطبيعة الدولية لتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تعزز أهمية فهم العميل فالمعاملات التي تتضمن انتقال السلع عبر الحدود، أو أطرافاً أجنبية مقابلة، أو دول لا ترتبط بملف العميل أو أنشطته التجارية، قد تزيد من مستوى المخاطر وينبغي تقييمها في ضوء الظروف المعروفة للعميل والغرض العام من المعاملة.

ولا يعني وجود أي من هذه السمات تلقائياً وقوع غسل أموال أو تمويل إرهاب. إلا أنه عندما يتعذر تقديم تفسير معقول لسلوك العميل أو خصائص المعاملة أو مصدر الأموال أو ترتيبات الملكية أو الغرض الظاهر من المعاملة، ينبغي على الجهات المبلغة النظر فيما إذا كانت توجد أسباب معقولة للاشتباه في أن النشاط قد ينطوي على سلوك إجرامي، وما إذا كان الأمر يستدعي إجراء مزيد من الفحص أو التصعيد الداخلي أو تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

وعليه، ينبغي للجهات المبلغة اعتماد نهج قائم على المخاطر ومراعٍ للسياق عند رصد الأنشطة المشبوهة، وتجنب الاعتماد حصراً على قوائم المؤشرات التحذيرية أو المؤشرات الفردية. ويجب تكوين الاشتباه استناداً إلى تقييم جميع الوقائع والظروف ذات الصلة المعروفة للجهة المبلغة في ذلك الوقت.

4.3 دمج اشتراطات الإبلاغ في العمليات اليومية

لا تقع مسؤولية تحديد الأنشطة المشبوهة على عاتق موظفي الامتثال أو الإدارة العليا وحدهم. ففي الواقع العملي، غالباً ما يتم اكتشاف المؤشرات الأولية للنشاط المشبوه من قبل الأشخاص الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء والمعاملات بشكل يومي.

وغالباً ما يكون تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة وموظفو المبيعات والموظفون الإداريون وغيرهم من الموظفين المتعاملين مع العملاء في أفضل موقع لملاحظة السلوكيات غير الاعتيادية للعملاء أو التناقضات في التفسيرات أو التردد في تقديم المعلومات أو ترتيبات الدفع غير المعتادة أو غير ذلك من المؤشرات التي قد تدل على مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ولذلك ينبغي للموظفين المشاركين في التعامل مع العملاء أن يظلوا يقظين ومدركين لأهمية التصعيد الفوري للمخاوف وفقاً للإجراءات الداخلية المعتمدة. ويعتمد الإبلاغ الفعال عن المعاملات المشبوهة على التعاون بين الموظفين التنفيذيين والموظفين المسؤولين عن الامتثال والرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويجب على الجهات المبلغة تعزيز ثقافة مؤسسية يدرك فيها الموظفون أن رصد وتحديد الأنشطة المشبوهة وتصعيدها يشكل جزءاً من مسؤولياتهم المهنية ويسهم في حماية نزاهة قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والنظام المالي في دولة الكويت.

وعليه، ينبغي النظر إلى تقارير المعاملات المشبوهة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العمليات التشغيلية اليومية ومسؤولية مشتركة على مستوى المؤسسة بأكملها، وليس مهمةً تقتصر على موظفي الامتثال وحدهم.

4.4 فهم الاشتباه في سياق قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، غالباً ما لا ينشأ الاشتباه نتيجة وجود مؤشر واحد فقط، وإنما نتيجة تفاعل عدة عوامل، بحيث تشير هذه العوامل عند النظر إليها مجتمعة إلى أن معاملة أو نشاط عميل قد ينطوي على غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وقد تشمل هذه العوامل سلوكاً غير اعتيادي من العميل، أو هياكل معاملات غير اعتيادية، أو استخدام النقد أو وسائل دفع غير معتادة أخرى، أو وجود مخاوف تتعلق بمصدر الأموال أو مصدر الثروة، أو صعوبات في تحديد المستفيد الحقيقي، أو ترتيبات تجارية غير اعتيادية، أو ارتباط المعاملة بدول مرتفعة المخاطر وقد يكون لكل من هذه العوامل، عند النظر إليه منفرداً، تفسير مشروع. إلا أنه عندما تتواجد عدة مؤشرات في الوقت ذاته، أو عندما تكون غير متسقة مع الملف المعروف للعميل والغرض الظاهر من المعاملة، فإنها قد تثير الاشتباه.

وعليه، ينبغي للجهات المبلغة تقييم المعاملات وأنشطة العملاء بصورة شاملة، مع مراعاة السياق الأوسع الذي تحدث فيه فكثيراً ما يصبح النشاط المشبوه واضحاً فقط عند النظر إلى مجموعة من المؤشرات مجتمعة، وليس عند تقييم كل مؤشر على حدة.

4.5 التقدير المهني لتقييم حالات الاشتباه

تُعد مؤشرات الاشتباه التحذيرية والأنماط والأساليب الشائعة والإجراءات الداخلية والحدود المقررة للإبلاغ أدوات مهمة لتحديد الأنشطة المشبوهة. إلا أنها لا يمكن أن تحل محل التقدير المهني.

فإن تحديد ما إذا كانت المعاملة أو المعاملة المُحاولة مشبوهة يتطلب في نهاية المطاف من الجهات المبلغة تقييم جميع الوقائع والظروف المتاحة وقت التقييم. وليس من الضروري أن تتوافق كل حالة مشبوهة مع مؤشر تحذيري محدد مسبقاً، كما أن وجود مؤشر تحذيري لا يؤدي بالضرورة إلى تكوين الاشتباه.

وبناءً على ذلك، ينبغي للجهات المبلغة أن تأخذ في الاعتبار مجمل المعلومات المتاحة، بما في ذلك ملف العميل، والغرض من المعاملة وهيكلها، ومصدر الأموال، وترتيبات الملكية، وأي ظروف أخرى ذات صلة. ويجب أن

تستند تقارير المعاملات المشبوهة إلى تقييم قائم على المخاطر وممارسة سليمة للتقدير المهني، لا إلى التطبيق الآلي لقوائم التحقق أو الحدود الجامدة.

5. مؤشرات الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

5.1 ما هو مؤشر الاشتباه؟

مؤشرات الاشتباه هي علامات أو مؤشرات تحذيرية قد تدل على أن معاملة أو نشاط عميل ينطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي سلوك إجرامي آخر. وتهدف مؤشرات الاشتباه إلى مساعدة الجهات المبلغة في تحديد الأنشطة غير المعتادة التي قد تستوجب مزيداً من الفحص، وينبغي النظر إليها باعتبارها أداة مهمة ضمن النهج القائم على المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولا يشكل وجود مؤشر اشتباه، في حد ذاته، دليلاً على أن المعاملة مشبوهة أو أن نشاطاً إجرامياً قد وقع. وبالمثل، فإن وجود مؤشر اشتباه واحد لا يستوجب تلقائياً تقديم تقرير معاملة مشبوهة وإنما ينبغي اعتبار مؤشرات الاشتباه مؤشراتٍ تستدعي مزيداً من الفحص والتدقيق.

وتعتمد أهمية مؤشر الاشتباه على الظروف المحيطة والمعلومات المتاحة للجهة المبلغة. ففي بعض الحالات قد يوجد تفسير معقول لنشاط يبدو غير اعتيادي للوهلة الأولى. وفي حالات أخرى، فإن وجود عدة مؤشرات اشتباه، ولا سيما عند النظر إليها مجتمعة، قد يزيد من مستوى القلق ويعزز أساس الاشتباه.

وعليه، لا ينبغي تقييم مؤشرات الاشتباه بمعزل عن غيرها ويتعين على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مراعاة السياق العام للمعاملة وممارسة التقدير المهني عند تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الاستفسارات أو التصعيد الداخلي أو الإبلاغ.

5.2 كيفية تقييم مؤشرات الاشتباه

عند رصد مؤشر اشتباه، ينبغي على الجهات المبلغة النظر في طبيعة المؤشر وأهميته في ضوء المعلومات المتاحة بشأن العميل والمعاملة. فقد يكون لبعض المؤشرات تفسير معقول، بينما قد تستدعي مؤشرات أخرى إجراء فحص إضافي أو تصعيداً داخلياً.

وقد تعتمد أهمية مؤشر الاشتباه على ما إذا كان قد ظهر منفرداً أو مقترناً بمؤشرات أخرى. وعلى الرغم من أن مؤشراً واحداً قد يكون كافياً لإثارة المخاوف في بعض الظروف، فإن وجود مؤشرات متعددة يزيد بوجه عام من مستوى المخاطر وقد يعزز أساس الاشتباه.

وينبغي لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تقييم مؤشرات الاشتباه في ضوء الملف الشخصي للعميل، ومهنته، وأنشطته التجارية، ووضعه المالي، ومصدر ثروته، ومصدر أمواله. كما ينبغي مراعاة الغرض من المعاملة، والأطراف المشاركة، والترتيبات التمويلية، وأي جوانب غير اعتيادية أو غير مفسرة في المعاملة.

وعندما يتعذر تفسير المخاوف بصورة معقولة، ينبغي تصعيدها وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للجهة المبلغة. كما يتعين على الجهات المبلغة الاحتفاظ بسجلات مناسبة للمعلومات التي تمت مراجعتها، والتحليلات التي أُجريت، والأسس التي استندت إليها أي قرارات تم اتخاذها.

5.3 مؤشرات الاشتباه وتكوين الاشتباه

إن وجود مؤشر اشتباه لا يعني تلقائياً وجوب تقديم تقرير معاملة مشبوهة. فالاشتباه لا ينشأ فقط بسبب وجود مؤشر واحد أو أكثر، بل يتكون من خلال تقييم وتحليل جميع الوقائع والظروف المعروفة للجهة المبلغة.

ويتكون الاشتباه عندما تتوافر - بعد النظر في المعلومات المتاحة - أسباب معقولة للاعتقاد بأن معاملة أو محاولة إجراء معاملة قد تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب أو سلوك إجرامي ذي صلة. ولا يُطلب من الجهات المبلغة إثبات وقوع نشاط إجرامي أو الوصول إلى درجة اليقين قبل تقديم تقرير معاملة مشبوهة.

وعليه، ينبغي أن يستند قرار تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى التقدير المهني وتقييم العميل والمعاملة ومصدر الأموال وترتيبات الملكية وأي ظروف غير اعتيادية أو غير مفسرة. وتُعد مؤشرات الاشتباه أدوات داعمة لهذه العملية التقييمية وينبغي النظر إليها مع جميع المعلومات الأخرى ذات الصلة المتاحة للجهة المبلغة.

إن وجود مؤشر واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة أن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب واقع بالفعل. ومع ذلك، عند تحديد مثل هذه المؤشرات، قد يكون من المناسب أن تنظر الجهات المبلغة في إجراء مزيد من الفحص أو التصعيد الداخلي أو تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

5.4 مؤشرات الاشتباه الخاصة بالقطاع

يرجى الاطلاع على الملحق للاطلاع على مؤشرات الاشتباه الخاصة بالقطاع.

6. فحص المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها:

6.1 التصعيد الداخلي والتحقيق واتخاذ القرار

يتطلب رصد وتحديد المعاملات المشبوهة وتقديم تقرير عنها وجود عمليات داخلية فعالة تتيح تحديد المخاوف وتصعيدها وفحصها، وعند الاقتضاء، تقديم تقرير عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

ولا ينبغي النظر إلى تقديم التقارير عن المعاملات المشبوهة باعتباره عملية آلية تنشأ فقط بسبب وجود مؤشر اشتباه واحد أو أكثر، وإنما باعتباره نتيجة لعملية منظمة تتضمن تقييم وتحليل جميع الوقائع والظروف ذات الصلة.

6.2 الموظفين العاملين في المحل التجاري

غالباً ما يكون تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وموظفو المبيعات وغيرهم من الموظفين المتعاملين مباشرة مع العملاء أول من يكتشف النشاط غير المعتاد أو السلوك المشبوه ومن خلال تعاملهم المباشر مع العملاء والمعاملات، قد يلاحظون تناقضات أو استعجالاً غير اعتيادي أو تردداً في تقديم المعلومات أو تدخلاً غير مبرر لأطراف ثالثة أو غير ذلك من المؤشرات التي تستدعي مزيداً من التدقيق.

وينبغي للموظفين المشاركين في التعامل مع العملاء أن يظلوا يقظين وأن يبادروا إلى تصعيد المخاوف فوراً وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للجهة المبلغة. ويُعد الاكتشاف المبكر للأنشطة غير المعتادة وتصعيدها عنصراً أساسياً في فعالية عملية الإبلاغ.

6.3 دور مراقب الالتزام

يقوم مراقب الالتزام بدور مهم في مراجعة المعلومات الواردة عبر الاطلاع على التقارير الداخلية وإجراء تحليلات إضافية عند الحاجة وقد يشمل ذلك الحصول على معلومات إضافية، ومراجعة سجلات العملاء، وتقييم أهمية مؤشرات الاشتباه المحددة، وتحديد ما إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن معاملة أو محاولة إجراء معاملة قد تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب.

ولا يتمثل دور مراقبي الالتزام في إثبات وقوع سلوك إجرامي، وإنما في تحديد ما إذا كانت هناك أسباب كافية او مؤشرات تستوجب إبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية.

6.4 دور الإدارة العليا

ينبغي للإدارة العليا أن تضمن وجود السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المناسبة لدعم الإبلاغ الفعال عن المعاملات المشبوهة كما يتعين عليها تعزيز ثقافة الامتثال، وضمان فهم الموظفين لمسؤولياتهم، وتوفير الموارد الكافية لدعم تحديد الأنشطة المشبوهة وتصعيدها والإبلاغ عنها.

وينبغي النظر إلى تقارير المعاملات المشبوهة باعتبارها مسؤولية مشتركة على مستوى المؤسسة بأكملها، وليس مسؤولية تقع على عاتق موظفي الامتثال وحدهم.

6.5 التوثيق الداخلي

ينبغي للجهات المبلغة الاحتفاظ بسجلات كافية للتصعيدات الداخلية، والمعلومات التي تمت مراجعتها، والاستفسارات التي أُجريت، والقرارات المتخذة بشأن النشاط المشبوه ويسهم هذا التوثيق في دعم جودة تقارير المعاملات المشبوهة ويثبت أن المعاملات غير المعتادة وسلوك العملاء قد خضعا للدراسة والتقييم المناسبين.

وينبغي أن تتضمن السجلات الداخلية، بحسب الاقتضاء، المعلومات التي تمت مراجعتها، والاستفسارات الإضافية التي أُجريت، والمبررات الداعمة للقرار المتخذ، وأي إجراءات اتخذتها الجهة المبلغة.

6.6 فحص النشاط المشبوه

كما ذُكر أعلاه في القسم رقم (3)، وفقا للمادة رقم (5) من القانون رقم (106) لسنة 2013 يجب أن تخضع المعاملات لفحص إضافي إذا كانت معقدة وكبيرة بصورة غير اعتيادية، أو إذا كان هناك نمط من المعاملات لا يظهر له غرض اقتصادي أو هدف مشروع واضح. وتُستخدم مؤشرات الاشتباه لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى هذا الفحص.

ويُجرى الفحص وفقاً للمادة (5) عادةً من قبل فريق إدارة المخاطر لدى المنشأة أو فريق الامتثال، أي الموظفين التشغيليين الذين لديهم معرفة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإذا خلص هذا التقييم إلى أن المعاملة مشبوهة، فعادةً ما يتم تصعيد الأمر، ويُتخذ القرار الرسمي بتقديم إبلاغ إلى وحدة التحريات المالية الكويتية من قبل أشخاص أعلى في السلم الإداري. وفي بعض الجهات المبلغة قد توجد لجنة مخصصة لهذا الغرض، إلا أن ذلك غالباً لا يكون الحال بالنسبة لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة نظراً لطبيعة وحجم أعمالهم، حيث يُتخذ القرار عادة من قبل المدير أو المالك.

ولا يحدد التشريع مدة قصوى لإجراء الفحص، كما لا يحدد مدة للتصعيد واتخاذ القرار الرسمي داخل الهيكل الإداري للشركة. إلا أنه من الواضح أن هذه العمليات ينبغي إنجازها بأسرع وقت ممكن.

6.7 تقديم تقارير المعاملات المشبوهة

عندما يتخذ تاجر الذهب القرار الرسمي باعتبار المعاملة مشبوهة، يجب إرسال تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. ويتعين على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو محاولات إجراء المعاملات المشبوهة "دون تأخير".

6.8 متى ينشأ الاشتباه؟

ينشأ الاشتباه عندما تتوافر، بعد النظر في المعلومات المتاحة، أسباب معقولة للاشتباه في أن معاملة أو محاولة إجراء معاملة قد تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب أو سلوك إجرامي ذي صلة.

ولا يُطلب من الجهات المبلغة الوصول إلى درجة اليقين أو إثبات وقوع نشاط إجرامي قبل تقديم تقرير معاملة مشبوهة. فالتزامات ا الإبلاغ تقوم على الاشتباه وليس على الإثبات.

وقد تنشأ الأسباب المعقولة للاشتباه نتيجة وجود مؤشر اشتباه واحد أو أكثر، أو بسبب سلوك غير اعتيادي للعميل، أو وجود تناقضات بين المعاملة والملف الشخصي للعميل، أو مصادر أموال غير مفسرة، أو هياكل ملكية معقدة، أو غير ذلك من الظروف التي تفتقر إلى غرض اقتصادي أو مشروع واضح.

ويجب أن يستند تحديد ما إذا كانت المعاملة مشبوهة إلى تقييم جميع الوقائع والظروف ذات الصلة. ويتعين على الجهات المبلغة ممارسة التقدير المهني والنظر فيما إذا كان النشاط يمكن تفسيره بصورة معقولة. وعندما تستمر المخاوف بعد إجراء المراجعة المناسبة، يجب تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

ويُلاحظ أن عبارة «دون تأخير» لا تترك مجالاً واسعاً للتقدير، وفي جميع الأحوال يجب تقديم تقرير المعاملة المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ نشوء الاشتباه (أو توافر أسباب معقولة للاشتباه) وفقاً للمادة (16) من القرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013.

وتلتزم الجهات المبلغة بتقديم تقارير عن المعاملات المشبوهة ضمن المدد الزمنية المقررة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها. ومع ذلك، ينبغي تصعيد النشاط المشبوه ومراجعته والإبلاغ عنه في أقرب وقت ممكن عملياً بمجرد تكوّن الاشتباه.

ويمثل الموعد القانوني النهائي الحد الأقصى المسموح به للإبلاغ، ولا ينبغي تفسيره على أنه الموعد المستهدف للتقديم. ومن المتوقع من الجهات المبلغة أن تضمن تصعيد المخاوف التي يحددها الموظفون ومراجعتها بسرعة ودون تأخير غير مبرر.

كما ينبغي ألا تؤجل الجهات المبلغة إجراء الإبلاغ لمجرد الحصول على معلومات إضافية أو محاولة الوصول إلى درجة من اليقين. إذ تنشأ التزامات الإبلاغ بمجرد توافر أسباب معقولة للاشتباه في أن معاملة أو محاولة إجراء معاملة قد تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب.

ويعزز الإبلاغ السريع قدرة وحدة التحريات المالية الكويتية والجهات المختصة على تحليل الأنشطة المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم عند الاقتضاء.

ووفقاً لكل من المادة (12) من القانون رقم (106) لسنة 2013 والمادة (15) من القرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013 أن الاشتباه يجب الإبلاغ عنه «بغض النظر عن قيمته». وفي هذا السياق، ينبغي أخذ الحد الأدنى المقدر بـ (3,000) دينار كويتي الوارد في المادة (6) من القرار الوزاري بعين الاعتبار، بما يعني عملياً أن تقديم تقرير معاملة مشبوهة قد يكون مطلوباً حتى في الحالات التي لم يكن تاجر الذهب قد طبق فيها إجراءات العناية الواجبة بالعملاء على العميل (بعد).

6.9 محاولات إجراء معاملات مشبوهة

لا تقتصر التزامات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة على المعاملات المنتهية، بل يشمل أيضاً محاولات إجراء المعاملات وغيرها من الحالات التي يتم فيها رصد نشاط مشبوه، حتى وإن لم تُستكمل المعاملة في نهاية المطاف.

وقد تشمل محاولات إجراء المعاملات المشبوهة الحالات التي يتخلى فيها العملاء عن المعاملات أو يلغونها، أو يرفضون المضي قدماً فيها، أو ينهون المناقشات بعد مطالبتهم بتقديم معلومات أو مستندات تتعلق بالعناية الواجبة بالعملاء. كما قد ينشأ الاشتباه عندما ينسحب العملاء من المعاملة بعد إثارة أسئلة تتعلق بمصدر الأموال أو الملكية المستفيدة أو الغرض من المعاملة.

ولا يؤدي عدم اكتمال المعاملة إلى استبعاد احتمال انطوائها على غسل أموال أو تمويل إرهاب. ففي بعض الحالات قد يتخلى العملاء عمداً عن المعاملات لتجنب التدقيق أو تدابير الامتثال.
وعليه، ينبغي للجهات المبلغة النظر فيما إذا كانت المعاملات الملغاة أو المرفوضة، أو الحالات التي يوقف فيها العملاء المعاملة بصورة مفاجئة، تثير أسباباً معقولة للاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وعند توافر هذه الأسباب، يجب تقديم إبلاغ عن معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية حتى وإن لم تكتمل المعاملة.

6.10 طبيعة ومحتوى تقرير المعاملة المشبوهة

لا يُعد تقرير المعاملة المشبوهة شكوىً للشرطة أو محضراً شرطياً، ولا يجوز استخدامه من قبل جهات إنفاذ القانون أو النيابة العامة باعتباره دليلاً على وجود نشاط إجرامي. وإنما يُعد تقرير المعاملة المشبوهة معلومةً استخباراتية يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية الاستفادة منها في أعمالها.
وعادةً ما يتضمن تقرير المعاملة المشبوهة ما يلي:

1. بيانات العميل المعني، مثل الاسم والعنوان والهوية والمهنة وغيرها.
2. تفاصيل المعاملة محل الاشتباه، مثل المبلغ والعملة والتاريخ وطريقة التنفيذ والأطراف ذات الصلة والغرض منها وغيرها.
3. جميع المعلومات المتعلقة بعملية الفحص التي أدت إلى الإبلاغ، بما في ذلك التحليلات التي أُجريت.
4. أسباب الاشتباه، أي شرح «مؤشرات الاشتباه» (ويُعرف هذا الجزء من الإبلاغ بالسرد التحليلي).
5. المستندات الداعمة (إن وجدت)، مثل سجلات المعاملات ونسخ مستندات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها.

6.11 الجودة المتوقعة في تقارير المعاملات المشبوهة

لا تعتمد فائدة وفعالية تقرير المعاملة المشبوهة على مجرد تقديمه، وإنما تعتمد أيضاً على جودة المعلومات التي يتضمنها. فالتقارير عالية الجودة تزود وحدة التحريات المالية الكويتية بمعلومات مالية استخباراتية ذات قيمة تسهّل التحليل، وتدعم التحقيقات، وتمكّن الجهات المختصة من تحديد الأنشطة الإجرامية والشبكات المرتبطة بها.
وعليه، ينبغي للجهات المبلغة الحرص على أن تكون تقارير المعاملات المشبوهة كاملة ودقيقة وذات مستوى كافٍ من التفصيل بما يمكّن وحدة التحريات المالية الكويتية من فهم طبيعة النشاط المبلغ عنه والأساس الذي استندت إليه الجهة المبلغة في الاشتباه.

6.12 ما الذي يجعل تقرير المعاملة المشبوهة عالي الجودة؟

ينبغي أن يقدم تقرير المعاملة المشبوهة عالي الجودة الظروف التي أدت إلى الاشتباه شرحاً واضحاً، وأن يقدم معلومات كافية تمكّن وحدة التحريات المالية الكويتية من فهم المعاملة والأطراف المعنية والمخاوف التي دفعت الجهة المبلغة إلى الإبلاغ.
ولا يقتصر الهدف من تقديم تقرير المعاملة المشبوهة على وصف الأحداث أو إعادة سرد سجلات المعاملات، بل يتمثل في توضيح الأسباب التي دفعت الجهة المبلغة إلى اعتبار النشاط مشبوهاً. وعليه، ينبغي أن تعرض التقارير الوقائع ذات الصلة بصورة منطقية ومترابطة، وأن تميز بوضوح بين المعلومات الواقعية وبين تحليل الجهة المبلغة وملاحظاتها.
وفي الحالات التي تكون فيها بعض المعلومات غير متاحة أو غير كاملة، ينبغي للجهات المبلغة تقديم الإبلاغ استناداً إلى المعلومات المتاحة بصورة معقولة في ذلك الوقت، وألا تؤخر الإبلاغ لمجرد الحصول على تفاصيل إضافية.

6.13 تحليل اسباب الاشتباه

يُعد قسم السرد التحليلي وتحليل اسباب الاشتباه من أحد أهم مكونات تقرير المعاملة المشبوهة، وينبغي أن يوضح السرد الجيد ليس فقط ما حدث، بل أيضاً سبب اعتبار النشاط مشبوهاً.

وبدلاً من مجرد سرد مؤشرات الاشتباه أو إعادة عرض تفاصيل المعاملة، ينبغي للجهات المبلغة وصف الظروف التي أثارت القلق وشرح كيفية إسهام المعلومات المتاحة وسلوك العميل وترتيبات الملكية ومصدر الأموال وهيكل المعاملة أو غير ذلك من العوامل في تكوين الاشتباه.

وينبغي أن يكون السرد واضحاً وموجزاً ومصاغاً بطريقة تمكّن أي شخص غير مطلع على المعاملة من فهم أسباب الإبلاغ.

وبوجه عام، ينبغي للجهات المبلغة السعي للإجابة عن الأسئلة التالية:

- من هم الأشخاص أو الجهات المعنية بالنشاط، بما في ذلك العملاء والملاك المستفيدون والوسطاء والأطراف المقابلة وغيرهم من الأشخاص ذوي الصلة؟
- ما هو النشاط أو المعاملة التي تعتبر مشبوهة؟
- متى وقعت الأحداث ذات الصلة؟
- أين تمت المعاملة، وما هي الدول أو المواقع ذات الصلة بها؟
- لماذا تعتبر الجهة المبلغة النشاط مشبوهاً؟
- كيف نُفذت المعاملة أو مُولت أو تم هيكلتها؟

ويسهم تقديم إجابات واضحة عن هذه الأسئلة في إعداد تقارير واضحة وذات قيمة، ويعزز من فائدة المعلومات المقدمة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

6.14 وصف حركة الأموال

ينبغي للجهات المبلغة، قدر الإمكان، وصف كيفية انتقال الأموال أو القيمة من خلال المعاملة. ويشمل ذلك توضيح مصدر الأموال، وطريقة السداد، وحركة الأموال بين الأطراف، ودور أي أطراف ثالثة شاركت في تمويل المعاملة أو تسهيلها.

وعند توافر المعلومات، ينبغي للجهات المبلغة تحديد منشأ الأموال ووجهتها، وشرح استخدام النقد أو غيرها من وسائل الدفع، ووصف أي ترتيبات تمويلية معقدة أو غير معتادة أو غير ضرورية.

ويُمكّن الوصف الواضح لتدفقات القيمة وحدة التحريات المالية الكويتية من فهم المعاملة بصورة أفضل وتحديد الروابط المحتملة مع أنشطة أو أشخاص آخرين محل اشتباه.

6.15 تحديد الأنشطة ذات الصلة

غالباً ما يشكل النشاط المشبوه جزءاً من نمط أوسع وليس معاملةً فردية. وعليه، ينبغي للجهات المبلغة تحديد ووصف أي معاملات أو عملاء أو ملاك مستفيدين أو وسطاء أو أشخاص اعتباريين أو أطراف مقابلة ذات صلة قد تكون متعلقة بالنشاط المبلغ عنه.

وعند معرفة معاملات سابقة أو أنماط متكررة أو عناوين مشتركة أو ممثلين مشتركين أو أطراف متكررة، ينبغي تضمين هذه المعلومات في التقرير عند تقديم تقرير المعاملة المشبوهة. ويمكن للمعلومات المتعلقة بالمعاملات أو العلاقات ذات الصلة أن تعزز بصورة كبيرة القيمة الاستخباراتية للإبلاغ وأن تساعد وحدة التحريات المالية الكويتية في تحديد مخططات أوسع لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

6.16 المستندات الداعمة

يمكن للمستندات الداعمة أن تعزز المعلومات الواردة في التقرير عند إبلاغ عن المعاملة المشبوهة من خلال المساعدة في إثبات الوقائع الواردة في التقرير. وعند توافرها وملاءمتها، ينبغي للجهات المبلغة تقديم السجلات والمستندات ذات الصلة الداعمة للمعلومات الواردة في التقرير.

وقد تشمل هذه المستندات سجلات التحقق من هوية العملاء، ومعلومات المستفيد الفعلي، وسجلات المعاملات، والعقود، والفواتير، واتفاقيات الشراء، ومستندات التمويل، والسجلات المصرفية، والمراسلات، والتحليلات الداخلية، وأي مستندات أخرى ذات صلة بفهم النشاط المبلغ عنه.

وينبغي أن تكون المستندات الداعمة مكملةً لقسم السرد التحليلي وليست بديلاً عنه. فإرفاق المستندات دون تقديم شرح واضح لمدى ارتباطها بالموضوع قد يحد من فائدتها. ولذلك ينبغي للجهات المبلغة أن تضمن أن يوضح السرد التحليلي كيفية دعم تلك المستندات لأساس الاشتباه.

وفي نهاية المطاف، لا تُقاس جودة التقرير المعاملة المشبوهة بكمية المعلومات المقدمة، وإنما بقدرة الجهة المبلغة على توضيح أسباب اعتبار النشاط مشبوهاً بصورة واضحة، وتقديم معلومات كافية تمكّن وحدة التحريات المالية الكويتية من فهم المعلومات الواردة وتحليلها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

7. الالتزامات اللاحقة لتقديم تقرير المعاملة المشبوهة

إن تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية لا يُنهي التزامات الجهة المبلغة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فتقرير المعاملة المشبوهة يشكل جزءاً من عملية مستمرة لإدارة المخاطر والمراقبة، ومن المتوقع أن تواصل الجهات المبلغة ممارسة القدر المناسب من اليقظة والمتابعة بعد تقديم التقرير.

كما أن تقديم تقرير معاملة مشبوهة لا ينقل مسؤولية مراقبة العميل أو المعاملة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. وتظل الجهات المبلغة مسؤولة عن إدارة المخاطر المرتبطة بعملائها وعلاقاتها التجارية، وعن الامتثال لالتزاماتها بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

7.1 المراقبة المستمرة

بعد تقديم تقرير المعاملة المشبوهة، ينبغي للجهات المبلغة الاستمرار في مراقبة علاقة العميل وأي معاملات لاحقة وفقاً لملف مخاطر العميل والسياسات والإجراءات الداخلية للجهة المبلغة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمعاملات اللاحقة والتغيرات في ترتيبات الملكية ووسائل السداد غير المعتادة ومشاركة أطراف إضافية وأي ظروف أخرى قد تشير إلى استمرار النشاط المشبوه أو تطوره.

ولا ينبغي أن يؤدي تقديم تقرير المعاملة المشبوهة، في حد ذاته، إلى تخفيف مستوى التدقيق. ففي كثير من الحالات، قد تبرر الظروف التي أدت إلى الاشتباه زيادة مستوى المراقبة وتطبيق تدابير إضافية للتخفيف من المخاطر.

7.2 إعادة تصنيف المخاطر

قد يشير تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى أن ملف مخاطر العميل يختلف عن التقييم الأولي الذي تم إجراؤه. وعليه، ينبغي للجهات المبلغة النظر فيما إذا كانت الظروف التي أدت إلى الاشتباه تستدعي إعادة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالعميل.

وعند الاقتضاء، يمكن إعادة تصنيف العميل باعتباره يمثل مستوى أعلى من المخاطر، بما يترتب عليه تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، وزيادة مستوى المراقبة، وإجراء مراجعات أكثر تكراراً، أو تعزيز الإشراف الإداري.

ويجب أن تستند إعادة تصنيف المخاطر إلى وقائع وظروف كل حالة وأن تكون مدعومة بالوثائق المناسبة.

7.3 تقارير المعاملات المشبوهة اللاحقة

لا يعني تقديم تقرير معاملة مشبوهة بالضرورة الوفاء بجميع التزامات تقديم التقارير المستقبلية المتعلقة بالعميل أو المعاملة. فإذا تم تحديد نشاط مشبوه إضافي أو أصبحت معلومات جديدة متاحة من شأنها أن تغير بصورة جوهرية فهم الجهة المبلغة للنشاط الذي سبق الإبلاغ عنه، فينبغي النظر في تقديم تقرير معاملة مشبوهة لاحق.

وقد يكون الإبلاغ اللاحق مناسباً في الحالات التالية:

- رصد معاملات مشبوهة إضافية.
- اكتشاف أطراف جديدة أو ملاك مستفيدين أو وسطاء جدد.
- توافر معلومات إضافية بشأن مصدر الأموال أو ترتيبات الملكية.
- استمرار نشاط مشبوه مماثل بعد تقديم الإبلاغ الأول.
- كشف روابط لم تكن معروفة سابقاً مع عملاء أو جهات أو معاملات أخرى.

وقد تزود التقارير اللاحقة وحدة التحريات المالية الكويتية بمعلومات قيّمة بشأن تطور النشاط المشبوه، وتساعد في تحديد مخططات أوسع لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

7.4 إدارة علاقة العمل التجاري

إن تقديم تقرير معاملة مشبوهة لا يستلزم تلقائياً إنهاء العلاقة التجارية. ويجب اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستمرار في العلاقة مع العميل أو تقييدها أو إنهائها وفقاً لتقدير المخاطر لدى الجهة المبلغة وسياساتها الداخلية والاشتراطات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وفي بعض الحالات قد يكون من المناسب الاستمرار في العلاقة التجارية مع تطبيق مراقبة معززة وضوابط إضافية وفي حالات أخرى قد يبرر مستوى المخاطر تقييد العلاقة أو إنهاءها.

وينبغي للجهات المبلغة أن تضمن استناد هذه القرارات إلى اعتبارات المخاطر وأن تكون مدعومة بالوثائق المناسبة.

7.5 تحديد الأنشطة ذات الصلة

قد يشكل النشاط المشبوه جزءاً من نمط أوسع يشمل معاملات أو عملاء أو ملاك مستفيدين أو أشخاصاً اعتباريين أو وسطاء أو أشخاصاً لهم صلة به.

وعليه، ينبغي للجهات المبلغة أن تواصل تقييم ما إذا كانت هناك روابط بين النشاط الذي سبق الإبلاغ عنه والمعاملات أو العلاقات اللاحقة.

كما ينبغي أخذ المعلومات المتعلقة بالمعاملات ذات الصلة أو الأطراف المقابلة المتكررة أو هياكل الملكية المشتركة أو غير ذلك من الأنشطة المرتبطة بعين الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من المراجعة الداخلية أو الإبلاغ الإضافي.

7.6 مخاطر التحذير المسبق

ينبغي للجهات المبلغة أن تدرك أن تقديم تقرير معاملة مشبوهة وأي مراجعات داخلية ذات صلة يخضعان لاشتراطات صارمة للسرية ويحظر الإفصاح للعميل أو لأي طرف ثالث بأنه تم تقديم تقرير معاملة مشبوهة، أو أن المعاملة أو

العميل يخضع للمراجعة، أو أن معلومات قد تم تقديمها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. ويُعرف هذا النوع من الإفصاح عادةً باسم «التحذير المسبق»، وقد يؤدي إلى الإضرار بالتحقيقات، وهو محظور بموجب القانون.

وقد يحدث التحذير المسبق من خلال أفعال أو تصريحات مباشرة أو غير مباشرة. ومن الأمثلة على ذلك إبلاغ العميل بأنه قد تم الإبلاغ عنه، أو الإيحاء بأن جهات إنفاذ القانون مهتمة بالمعاملة، أو التصرف بطريقة قد تنبه العميل بصورة معقولة إلى وجود تقرير معاملة مشبوهة أو تحقيق داخلي.

ولا يمنع حظر التحذير المسبق الجهات المبلغة من إجراء العناية الواجبة بالعملاء، أو طلب معلومات إضافية، أو تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، أو تأجيل أو رفض المعاملات عند الاقتضاء، أو إنهاء العلاقة التجارية وفقاً للسياسات الداخلية. ومع ذلك، ينبغي تنفيذ هذه الإجراءات بطريقة لا تكشف عن وجود أو احتمال تقديم تقرير معاملة مشبوهة.

كما ينبغي للجهات المبلغة أن تضمن قصر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة على الأشخاص الذين لديهم حاجة مشروعة للاطلاع عليها، وأن تضع إجراءات داخلية مناسبة للحفاظ على سرية التقارير والسجلات ذات الصلة.

ويُعد الحفاظ على السرية وتجنب التحذير المسبق أمراً أساسياً لحماية سلامة المعلومات الاستخباراتية المالية ودعم فعالية التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

8. دور وحدة التحريات المالية الكويتية

يتمثل الأساس القانوني لوحدة التحريات المالية الكويتية في المادة (16) من القانون رقم (106) لسنة 2013، والتي تنص على إنشاء وحدة تسمى «وحدة التحريات المالية الكويتية». وتُعد الوحدة شخصاً اعتبارياً مستقلاً، وتعمل بصفتها الجهة المسؤولة عن تلقي المعلومات المتعلقة بالعائدات المشتبه بأنها متحصلة من جريمة أو مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو معدة للاستخدام في أي منهما، وطلب هذه المعلومات وتحليلها وتعميمها. ولا تُعد وحدة التحريات المالية الكويتية جهةً من جهات إنفاذ القانون، وإنما جهة إدارية.

ويتعين تقديم تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية من خلال منصة إلكترونية تسمى **GoAML**، وهي المنصة التي تلتزم جميع الجهات المبلغة في الكويت باستخدامها.

كما تجري وحدة التحريات المالية الكويتية تحليلات استراتيجية للموضوعات المهمة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتقوم أيضاً بإجراء التحليلات التشغيلية لتقارير المعاملات المشبوهة الواردة من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وغيرهم من المهن المشمولة بالقانون رقم (106) لسنة 2013، ولا سيما القطاع المالي. وعندما تؤكد التحليلات التشغيلية التي تجريها الوحدة وجود اشتباه بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، فإنه يترتب على ذلك، وفقاً للقانون رقم (106) لسنة 2013، إعداد تقرير إحالة وإرساله إلى النيابة العامة. وتتولى النيابة العامة بعد ذلك تقرير ما إذا كان ينبغي لوحدة مكافحة غسل الأموال أو وحدة مكافحة تمويل الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية إجراء التحريات الأولية، بما في ذلك جمع الأدلة، ومن ثم تقرر النيابة العامة ما إذا كانت ستباشر إجراءات الملاحقة القضائية من عدمه.

وتتولى وحدة التحريات المالية الكويتية أيضاً تحديد الدول مرتفعة المخاطر وتحديد التدابير الواجب تطبيقها فيما يتعلق بهذه الدول. كما تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية بسلطة طلب أي معلومات إضافية تراها ضرورية لأداء مهامها من أي شخص خاضع لالتزامات الإبلاغ المنصوص عليها في القانون رقم (106) لسنة 2013.

الملحق

مؤشرات الاشتباه الخاصة بقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة :

أ. مؤشرات العناية الواجبة بالعملاء وملف العميل والمؤشرات السلوكية

1. يتسم العميل بدرجة عالية من التكتم أو المراوغة فيما يتعلق بمصدر الأموال.
2. تقديم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة بشأن طرف أو أكثر من أطراف المعاملة، بما في ذلك عناوين غير قابلة للتحقق أو معلومات اتصال غير متاحة.
3. يكون مصدر أموال العميل غير معتاد أو غير متسق مع ملفه الشخصي أو يتعذر التحقق منه بصورة معقولة.
4. يبدو أن العميل يتصرف بناءً على تعليمات شخص آخر دون تقديم تفسير كافٍ لطبيعة العلاقة.
5. الرفض أو التردد أو التأخير المتكرر في تقديم معلومات أو مستندات العناية الواجبة المطلوبة.
6. استخدام مستندات هوية مزورة أو احتيالية أو معدلة أو غير موثوقة بأي شكل آخر.
7. وجود معلومات سلبية في وسائل الإعلام أو معلومات موثوقة أخرى تربط العميل أو المالك المستفيد بنشاط إجرامي، أو غسل الأموال، أو الفساد أو الاحتيال أو التهرب من العقوبات أو تمويل الإرهاب أو غير ذلك من الجرائم الجسيمة.
8. يكون العميل شخصاً معرضاً سياسياً للمخاطر أو أحد أفراد أسرته أو أحد المقربين منه أو شخصاً مرتبطاً به وتوجد بشأنه معلومات سلبية.
9. يعجز العميل عن شرح الغرض من المعاملة بصورة واضحة أو يقدم تفسيرات متضاربة بمرور الوقت.
10. إبداء العميل قلق غير معتاد تجاه إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو متطلبات الإبلاغ أو تحديد المستفيد الحقيقي.
11. يغير العميل بصورة متكررة المعلومات التي سبق أن قدمها أثناء سير المعاملة.
12. ينهي العميل المناقشات أو يتخلى عن المعاملة بعد مطالبته بتقديم معلومات عن مصدر الأموال أو المستفيد الفعلي أو غيرها من معلومات العناية الواجبة.
13. عدم تناسب حجم مشتريات العميل مع نمط تعاملاته المعتادة.
14. صغر سن العميل نسبياً مع عدم وضوح الغرض من الشراء، أو منطق أو مبرر اقتصادي أو سبب البيع.
15. إصرار العميل على إتمام المعاملة بسرعة غير معتادة قبل الانتهاء من الإجراءات المطلوبة.
16. قيام العميل بشراء الذهب أو المجوهرات دون الاهتمام للسعر أو الجودة أو المواصفات، مع التركيز فقط على استبدال أمواله.
17. سلوك العميل المتمثل في التصرف العصبي غير الاعتيادي والمصحوب أحياناً بإطلاق التهديدات في محاولة منه لمنع الموظف من أداء مهامه المتمثل في تطبيق تدابير العناية الواجبة (منها التأكد من الهوية او طلب مستندات ثبوتية).

ب. مؤشرات المستفيد الفعلي

1. يبدو أن العميل يشتري المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة نيابةً عن شخص آخر.
2. استخدام الوسطاء أو الأشخاص الاعتباريين لإخفاء هوية المستفيد الفعلي.
3. صعوبة تحديد المالك المستفيد النهائي رغم اتخاذ إجراءات معقولة.
4. إقامة المستفيد الحقيقي في دولة أخرى لا ترتبط بالمعاملة وعدم قدرته على توضيح الغرض من المعاملة بصورة كافية.

ج. مؤشرات الأشخاص الاعتباريين

1. يبدو أن المشتري يستخدم أصول الشركة لأغراض شخصية.
2. مشاركة شركات استثمار أو أشخاص اعتباريين في المعاملة دون وجود مبرر تجاري واضح.
3. استخدام شركات حديثة التأسيس ذات سجل تشغيلي محدود أو منعدم للاستحواذ على سلع مرتفعة القيمة.
4. قيام شركات لا توجد لها صلة واضحة بنشاط المجوهرات والمعادن الثمينة بإجراء معاملات كبيرة.
5. اشتمال الهيكل المؤسسي على طبقات متعددة من الملكية موزعة عبر عدة دول دون وجود غرض تجاري واضح.

د. مؤشرات مصدر الأموال والتمويل

1. حدوث تغييرات مفاجئة أو غير مبررة في ترتيبات التمويل.
2. استخدام مصادر تمويل غير معتادة يصعب تفسيرها.
3. تمويل الدفعات المقدمة من قبل أطراف ثالثة غير مرتبطة بالمعاملة.
4. طلب تحويل متحصلات المعاملة إلى أطراف ثالثة غير مرتبطة بالمعاملة ذاتها.
5. عجز العميل عن توضيح مصدر الأموال المستخدمة في المعاملة بصورة كافية.
6. ورود الأموال من مصادر متعددة غير مرتبطة دون وجود مبرر مالي واضح.
7. تلقي أموال من دول أخرى ليس لها صلة بالعميل أو بالمعاملة.
8. إدخال مبالغ كبيرة قبل وقت قصير من تنفيذ المعاملة دون وجود مصدر واضح لها.

هـ. مؤشرات المعاملات

1. وجود مدفوعات جانبية أو ترتيبات غير موثقة خارج نطاق المعاملة الرسمية.
2. تنفيذ عدة عمليات شراء أو بيع خلال فترة زمنية قصيرة.
3. محاولة شراء الذهب أو الأحجار الكريمة أو المعادن الثمينة نقدًا، رغم الحظر المفروض على إجراء المعاملات النقدية في عمليات بيع أو شراء تلك السلع.
4. تكرار شراء أو بيع الذهب مع وجود تغيرات غير مبررة في قيمته.
5. بيع عاجل للسلعة مقترن بطلب سداد جزء من الثمن نقداً.
6. معاملات تفتقر إلى مبرر اقتصادي أو تنطوي على خسائر كبيرة غير مبررة.
7. تغييرات مفاجئة في هوية المشتري قبل وقت قصير من إتمام المعاملة.
8. طلبات التعجيل بإتمام المعاملات بأسعار أعلى أو أقل من القيمة السوقية.
9. شراء السلعة ثم إعادة بيعها فوراً دون وجود مبرر تجاري واضح.
10. معاملات بقيم تفوق أو تقل بصورة ملحوظة عن قيم المعاملات السوقية المماثلة.
11. الاستحواذ على سلعة يعقبها السداد السريع دون وجود مصدر واضح للأموال.

12. معاملات متكررة تشمل المجموعة ذاتها من الأفراد أو الشركات.
13. زيادة ملحوظة في شراء المعادن والأحجار الكريمة من قبل عميل دائم دون سبب واضح.
14. قيام عميل بشراء سبائك الذهب عبر معاملات متعددة (مجزأة) خلال فترة زمنية قصيرة.
15. عميل يطلب تحويل الذهب إلى سبائك أو العكس دون وجود سبب تجاري واضح.

و. مؤشرات الوسطاء

1. مشاركة عدة وسطاء دون وجود حاجة تجارية ظاهرة.
2. يبدو أن أحد الوسطاء هو من يدير المعاملة بينما يقتصر دور العميل على دور محدود.
3. تلقي التعليمات من أطراف غير العميل أو المالك المستفيد المعلن.

ز. مؤشرات المخاطر الجغرافية

1. يكون المشتري أو البائع من دولة تعتبر عالية المخاطر.
2. استخدام حسابات أو أشخاص أو كيانات بالخارج في دول تعتبر عالية المخاطر.
3. مصدر الأموال من عدة دول أو يتم تحويلها عبرها دون وجود مبرر تجاري واضح.

ح. مؤشرات الشبكات والعلاقات

1. يبدو أن عدة عملاء يتصرفون بصورة منسقة عند شراء السلع أو بيعها.
2. تتضمن عدة معاملات عناوين أو أرقام هواتف أو ملاكاً مستفيدين أو ممثلين مشتركين.
3. يتكرر ظهور نفس السماسرة في معاملات غير مرتبطة ببعضها البعض.
4. قيام أطراف تبدو غير مرتبطة بإجراء معاملات يظهر أنها منسقة أو مترابطة اقتصادياً.
5. ارتباط العميل بمعاملات مشبوهة سابقة أو بتقارير معاملات مشبوهة أو بتحقيقات أو بأشخاص معروفين بارتباطهم بأنشطة إجرامية

مدير إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مروه بداح الجعيدان
مدير إدارة مكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب